الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والخمسون

الملحق رقم ٣٥ (A/59/35)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والخمسون
الملحق رقم ٣٥ (A/59/35)

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	كتاب الإحالة		iv
الأول –	مقدمة	١-٨	١
الثاني –	ولاية اللجنة	٩	٤
الثالث –	تنظيم الأعمال	١٠-١٥	٥
	ألف – العضوية وأعضاء المكتب	١٠-١٣	٥
	باء – المشاركة في أعمال اللجنة	١٤-١٥	٥
الرابع –	استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	١٦-٣٠	٦
الخامس –	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٣١-٦٣	١٤
	ألف – الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٥٨	٣١-٤٧	١٤
	١ – الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن	٣٢-٤٢	١٤
	٢ – البيانات الصادرة عن اللجنة	٤٣-٤٥	١٦
	٣ – مشاركة رئيس اللجنة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية	٤٦-٤٧	١٧
	باء – الإجراء الذي اتخذته اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٨/٥٨ و ١٩/٥٨	٤٨-٦٣	١٧
	١ – برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية	٤٨-٥١	١٧
	٢ – التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات	٥٢-٥٤	١٩
	٣ – التعاون مع المجتمع المدني	٥٥-٥٨	١٩
	٤ – البحوث والرصد والمنشورات	٥٩	٢١
	٥ – نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين	٦٠	٢١
	٦ – برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية	٦١	٢٢
	٧ – اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني	٦٢-٦٣	٢٢
السادس –	الإجراء الذي اتخذته إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠/٥٨	٦٤-٧٦	٢٣
السابع –	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	٧٧-٨٤	٢٦

كتاب الإحالة

[٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤]

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٧ من قرارها ١٨/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ويغطي التقرير الفترة من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

وتفضلوا سيدي بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) بول **بادجي**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

أولا – مقدمة

١ – أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د – ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د – ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ – وأيَّدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول[١]، كأساس لحل القضية الفلسطينية. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة[٢]، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي تمثل لب الصراع العربي – الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير. ونظرا لعدم إمكان تنفيذ توصيات اللجنة، تقوم الجمعية العامة بتجديد ولاية اللجنة سنويا وتطلب إليها تكثيف جهودها من أجل تحقيق أهدافها.

٣ – وقد رحبت اللجنة بالإنجاز التاريخي الذي أحرزته عملية السلام في عام ١٩٩٣ وما أعقبه من خطوات هامة في اتجاه تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وفي الوقت ذاته، واصلت اللجنة العمل لكفالة تمتع الشعب الفلسطيني بصورة كاملة بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة. كما واصلت اللجنة حشد ما يلزم من مساعدة دولية للشعب الفلسطيني والتضامن الدولي معه.

٤ – وخلال السنوات القليلة الماضية، ظلت انتفاضة الأقصى ضد الاحتلال الإسرائيلي مستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وكثفت حكومة إسرائيل غاراتها العسكرية، لا سيما على قطاع غزة، مما أسفر عن تدمير للمنازل والهياكل الأساسية وعن ارتفاع متسارع في أعداد القتلى والمصابين من المدنيين بشكل لم يسبق له مثيل. كما أن جذوة الزخم الذي تحقق في عام ٢٠٠٣ أطفأتها الأعمال الإسرائيلية في الميدان واستمرار

عمليات الجيش الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوسيع المستوطنات وبناء جدار على الأرض الفلسطينية. وعلى الناحية الأخرى، أسهمت أيضا التفجيرات الانتحارية والهجمات بصواريخ القسام التي تقوم بها مجموعات فلسطينية ضد مدنيين في إسرائيل في دوامة العنف واحتدام التوتر. ووجه أعضاء المجتمع الدولي انتقادات شديدة اللهجة بشكل خاص لاستمرار بناء الجدار، الذي خنق المجتمعات المحلية الفلسطينية وقطع أوصالها، وفقد السكان بسببه ديارهم ومزارعهم وإمكانية وصولهم إلى أماكن العمل والمدارس أو للحصول على الرعاية الصحية. ونجم عن الآثار الرهيبة لعمليات التوغل العسكري المستمرة وإعاقة حرية التنقل آثار بالغة الضرر على الحالة الإنسانية. وتضاءل أمل التوصل إلى تسوية سياسية بين الطرفين الذي بعثت عليه خريطة الطريق، وحل محله استفحال لانعدام الثقة واليأس.

٥ - ورحبت اللجنة بفتوى محكمة العدل الدولية التي رأت فيها أن ما تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، منافيان للقانون الدولي[٣] وأن تشييد الجدار يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره[٤]. وشددت اللجنة على ضرورة التقيد بقواعد القانون الدولي ومبادئه كشرط لا غنى عنه للتوصل عن طريق التفاوض إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

٦ - وأعربت اللجنة عن قلقها الشديد إزاء عدم تنفيذ خريطة الطريق، رغم الجهود التي بذلتها اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي لاستئناف المفاوضات بين الطرفين. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم تشرع حكومة إسرائيل في الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. ومنذ بداية الانتفاضة، تواجه السلطة الفلسطينية تدميرا لمؤسساتها وهياكلها الأساسية على يد السلطة القائمة بالاحتلال، كما تواجه أزمة مالية حادة ولمواصلة تقييد حركة رئيسها. ورغم هذه التحديات، أعلنت السلطة الفلسطينية بوضوح عن التزامها بالإصلاح.

٧ - وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها إزاء إعلان إسرائيل لما يدعى خطة فك الارتباط من جانب واحد في قطاع غزة، وأجزاء من الضفة الغربية. وترى اللجنة أن أي انسحاب من قطاع غزة يجب أن يكون كاملا وأن يتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، وأن يصحبه اتخاذ خطوات مماثلة في الضفة الغربية.

٨ - وحثت اللجنة المجتمع الدولي واللجنة الرباعية على أن يقوما على وجه السرعة بتكثيف مشاركتهما في مساعدة الطرفين على الشروع في الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق، التي تنص على الطريقة الكفيلة بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية

الفلسطينية، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الحل الدائم على أساس وجود دولتين، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحق جميع الدول في العيش بسلام وأمن.

الفصل الثاني

ولاية اللجنة

٩ - جددت الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (القرار ١٨/٥٨)؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالموارد اللازمة للاضطلاع بعملها (١٩/٥٨)؛ وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين (القرار ٢٠/٥٨). واعتمدت الجمعية في التاريخ نفسه القرار ٢١/٥٨ المعنون ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية''.

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف – العضوية وأعضاء المكتب

١٠ – تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: أفغانستان، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وناميبيا، ونيجيريا، والهند.

١١ – وفي رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أبلغ الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة رئيس اللجنة بقرار حكومته الاستقالة من عضوية اللجنة اعتبار من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، وأحاطت اللجنة علما بالقرار. وكان معروضا على الجمعية العامة، في جلستها العامة الحادية والتسعين المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة من رئيس اللجنة إلى رئيس الجمعية (A/58/841)، وأحاطت علما بقرار حكومة هنغاريا المبين فيها (انظر A/58/PV.91).

١٢ – وفي الجلسة ٢٧٧ المعقودة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، انتخبت اللجنة بول بادجي (السنغال) رئيسا، وأورلاندو ريكيخو غوال (كوبا) نائبا للرئيس. وأعادت انتخاب روان عبد الغفور فرهادي (أفغانستان) نائبا للرئيس، وفيكتور كاميلري (مالطة) مقررا.

١٣ – وفي الجلسة ٢٧٧، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠٠٤[٥].

باء – المشاركة في أعمال اللجنة

١٤ – على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجددا أن المشاركة في أعمالها، بصفة مراقب، مفتوحة لجميع الراغبين من الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة. ووفقا للممارسة المرعية، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب وحضر المراقب الدائم عن فلسطين جميع جلسات اللجنة، وقدم ملاحظات ومقترحات لكي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

١٥ – وفي سنة ٢٠٠٤، رحبت اللجنة مرة أخرى بجميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة بصفة مراقب[٦].

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٦ - واصلت اللجنة، عملا بولايتها، متابعة استعراض الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلا عن التطورات السياسية ذات الصلة. وخلال السنة، استمرت الغارات العسكرية الإسرائيلية دون توقف في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية مما أسفر عن ارتفاع هائل في عدد القتلى والجرحى وتدمير المدن والمجتمعات المحلية الفلسطينية. وقد أعربت اللجنة عن انزعاجها الشديد إزاء استخدام الجيش الإسرائيلي القوة بشكل غير متناسب ودونما تمييز وممارسته العقاب الجماعي، مما يشكل خرقا جسيما للقانون الإنساني الدولي. كما استمر وبوتيرة سريعة توسيع المستوطنات ومراكز الاستيطان الأمامية وتشييد الجدار في الضفة الغربية، إلى جانب تدمير المنازل ومصادرة الممتلكات الفلسطينية وتقييد حرية التنقل بشكل لم يسبق له مثيل. وبلغ مجموع القتلى الفلسطينيين في السنوات الأربع للانتفاضة، ما يزيد على ٣ ٧٠٠ شخص، فيما وصل عدد الجرحى إلى نحو ٣٥ ٧٠٠ شخص. ومما يدعو للقلق على وجه الخصوص ارتفاع عدد الأطفال المتضررين مباشرة من استمرار العنف. وفاق عدد وفيات الأطفال دون سن الثامنة عشرة ٦٩٠ طفلا.

١٧ - وظلت اللجنة على قلقها إزاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في المناطق السكنية ذات الكثافة السكانية العالية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، حيث يُستعان روتينيا في العمليات التي ينفذها الجيش بالعربات المصفحة والقوة الجوية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية على نابلس غارات شبه يومية، أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين فلسطينيين وتدمير مبان ومنازل تاريخية في المدينة القديمة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، تعرضت منطقة رفح في قطاع غزة لعملية عسكرية كبرى أطلق عليها اسم ''عملية قوس قزح''، استهدفت منع عمليات تهريب الأسلحة بين قطاع غزة ومصر. وفي ١٣ أيار/مايو، أعلن المسؤولون الإسرائيليون عن خطة لتدمير مئات المنازل من أجل توسيع منطقة الحدود (المسماة ''ممر فيلادلفيا'') بين رفح ومصر. ودكت الجرافات العسكرية مساحات شاسعة من المدينة، مما أدى إلى نشوب أزمة إنسانية في رفح. وأمام تدهور الأوضاع على الأرض، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) داعيا إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والامتناع عن هدم المنازل مما يخالف ذلك القانون. وفرض على بيت حانون في تموز/يوليه ٢٠٠٤ حصار عرف بعملية ''الدرع الواقي'' دام شهرا وخلف وراءه مبان مدمرة وبساتين حمضيات مسواة بالأرض. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بدأت عملية عسكرية ضخمة أطلق عليها اسم ''أيام الندم'' في شمال قطاع غزة،

ولا سيما في مدينتي بيت لاهيا وبين حانون الكثيفتي السكان ومخيم جباليا للاجئين، الذي يقطنه ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وقد لقي ما يزيد على ٨٠ فلسطينيا مصرعهم وأصيب أكثر من ٣٠٠ بجروح في غضون أسبوع واحد. ولم تسلم مدن وبلدات ومخيمات لاجئين فلسطينية أخرى (بيت لحم، وجنين، وخان يونس، وزيتون، ومخيم بلاطة للاجئين) من الغارات الفتاكة والحصار مما أدى إلى احتدام الأزمة. وأعاقت هذه الغارات بشدة مهام العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وتعرضت سيارات الإسعاف لرصاص القناصة الإسرائيليين وللتأخير أو المنع من متابعة السير بأوامر السلطات الإسرائيلية. ومنذ بداية الانتفاضة، تعرض ما يزيد على ٩٩٨ ٦٥ مبنى فلسطينيا، بما فيها المنازل إلى التدمير الكامل أو لحقت بها أضرار جزئية. ودمر تدميرا كاملا في رفح وحدها، حوالي ٥٠٠ ٢ مبنى. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، دمر ١٨٤ مسكنا في القدس الشرقية، منها ١٤٩ مبنى يملكها فلسطينيون.

١٨ - وكثّف الجيش الإسرائيلي عمليات القتل خارج نطاق القانون، فاغتال زعيم حماس في آذار/مارس ٢٠٠٤ ثم اغتال خَلَفه في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد أعرب المجتمع الدولي عن سخطه الشديد لهذه الاغتيالات، وحدا ذلك بمجلس الأمن إلى عقد مناقشات علنية إثر مقتل القائدين. (انظر S/PV.4929 و S/PV.4934 و S/PV.4945). وأدانت اللجنة مرارا وتكرار سياسات وممارسات الاغتيال المحدد الهدف لمنافاتها القانون الإنساني الدولي. وأدانت بشدة في الوقت نفسه الهجمات الإرهابية ضد المدنيين في إسرائيل التي لا يمكن تبريرها، بل إنها تقوّض إمكانيات المصالحة بين الطرفين.

١٩ - كذلك، أدانت اللجنة بشدة استمرار إسرائيل في ضرب حصار على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في منطقة المقاطعة في رام الله لمدة قاربت الثلاث سنوات، الأمر الذي يمنعه بشكل جسيم من تنفيذ مهامه على النحو الواجب بصفته قائدا منتخبا لشعبه. ونالت من قدرة السلطة على تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان أيضا أزمة مالية آخذة في التفاقم مرّ عليها أربع سنوات، وباتت السلطة الفلسطينية تواجه من جرائها تحديات اقتصادية ومالية حادة، وقد بلغت الفجوة التمويلية ما يقدّر بمبلغ ٨٩٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك استطاعت السلطة مواصلة تلبية الاحتياجات الأساسية، ومنها التعليم والصحة والمياه والكهرباء والصرف الصحي، وإن تدهور مستوى هذه الخدمات. واستمرت السلطة الفلسطينية في مساعيها الرامية إلى إجراء إصلاحات في مجالي المالية والإدارة العامة. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٤، أصبح موظفو الخدمات الأمنية يتقاضون مرتباتهم عن طريق الحسابات المصرفية بدلا من تلقي مرتباتهم في اليد. كما أحرز تقدم في مجالات إصلاح الحكم المحلي وإعادة تشكيل وزارة الاقتصاد الوطني. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، أعلنت السلطة

الفلسطينية اعتزامها إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وبلدية في آن واحد بحلول ربيع عام ٢٠٠٥. وأعربت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عن قلقها بشأن تسجيل الناخبين نظرا لحظر التجوُّل وما تشنه إسرائيل من غارات عسكرية.

٢٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، أعلنت إسرائيل اعتزامها سحب منشآتها العسكرية وجميع المستوطنات من قطاع غزة بالإضافة إلى بعض المنشآت العسكرية وأربع مستوطنات من الضفة الغربية. واشترطت هذه الخطة، التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أن تجتمع الحكومة دوريا للموافقة على كل خطوة من خطوات الجلاء، على أن تكتمل العملية بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وأعادت اللجنة الرباعية في بيانها الصادر بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ تأكيد رأيها بأنه ينبغي ألاّ يتخذ أي طرف إجراءات انفرادية من شأنها أن تمس مسائل لا يمكن حلّها إلاّ بالتفاوض والاتفاق بين الطرفين. وأكّدت أيضا وجوب أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة تاما وكاملا، وأن يُنفّذ بأسلوب يتفق مع خريطة الطريق، بوصف ذلك خطوة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وحثّت إسرائيل والسلطة الفلسطينية على السواء على التنسيق عن كثب في إعداد مبادرة الانسحاب الإسرائيلية وتنفيذها.

٢١ - ولاحظت اللجنة بقلق متزايد أن الحكومة الاسرائيلية واصلت خلال الفترة المستعرضة التوسّع في المستوطنات وإنشاء ما يُسمّى بمراكز الاستيطان الأمامية وتعزيز القائم منها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منتهكة بذلك التزامها بموجب خريطة الطريق. ووفقا لاستقصاء أجري في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان نشاط التوسع في المستوطنات جاريا في ٧٣ من ٢١١ موقعا استيطانيا، بما في ذلك في ١٢ من ٢١ مستوطنة قائمة في قطاع غزة. وبلغت مساحة التوسع الكلية قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ متر مربع وشملت أراضي حديثة التجهيز وأخرى تحت التجهيز لبناء مستوطنات، كما شملت بنى تحتية جديدة، وعمليات بناء جديدة ومتواصلة داخل المستوطنات، وعمليات لشق طرق داخلية، ومرابطة مقطورات سكنية جديدة. وفي القدس الشرقية وحولها، سار النشاط الاستيطاني قدما بمعدّل لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٩٢. ومن الممكن أن يؤدي النشاط الاستيطاني الذي يصل القدس الشرقية بمستوطنة ''معالي أدوميم'' إلى تقسيم الضفة الغربية إلى كنتونين فلسطينيين منفصلين، مما سيكون له آثار خطيرة على الامتداد المتصل لأراضي الضفة الغربية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، شرعت إسرائيل في بناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية أطلقت عليها اسم ''نوف زاهاف''. وستضم هذه المستوطنة ٥٥٠ وحدة سكنية وفندقا ومدارس وتقسّم قرية جبل المكبّر التي يقطنها ١٠ ٠٠٠ فلسطيني إلى شطرين. وخلال الشهر نفسه، نشرت وزارة الإسكان والتعمير دعوات للمناقصة لبناء ٦٤ وحدة سكنية في ''بيسغات

زعيف'' و ١٨٠ وحدة سكنية في ''غيفات زعيف'' و ١٥٣ وحدة في ''كارني شمرون''. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، صوّتت اللجنة المالية التابعة للكنيسيت لصالح رصد ٩٦ مليون شاقل إسرائيلي جديد (٢٢ مليون دولار أمريكي) للمشاريع السكنية، وجميعها تقريبا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أصدرت وزارة الإسكان والتعمير دعوات للمناقصة لبناء نحو ١ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات ''بيتار إيليت'' و''أرييل'' و''معالي أدوميم'' و''كارني شمرون''. وأكّدت وزارة الدفاع مشاركتها في سياسة زيادة حجم المستوطنات الكبيرة التي تعتزم إسرائيل الاحتفاظ بها بعد فك الارتباط انفراديا. وكان من المقرر بناء ٣٠١ مسكن جديد إضافي للمستوطنين خارج الحدود البلدية لمستوطنتي ''حار غيلو'' و''حار أدار''. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أمكن تحديد ١٠٠ من مراكز الإستيطان الأمامية في الضفة الغربية، أُقيم ٥١ منها منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٤ جرى تعزيز مراكز الاستيطان الأمامية القائمة بإنشاء بنى تحتية جديدة، كالطرق المعبّدة والمياه الجارية والكهرباء. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لم تبذل الحكومة الاسرائيلية أي جهود جادة لإزالة هذه المراكز وفقا لما قضت به خريطة الطريق.

٢٢ - ولا يزال قيام إسرائيل ببناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يسبب معاناة شديدة للفلسطينيين. وقد تأثر بهذا الجدار نحو ٨٧٥ ٠٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية يشكلون ٣٨ في المائة من السكان. وأصبح نحو ٢٦٣ ٢٠٠ مواطن في ٨١ بلدة معزولين. ويخلق هذا الجدار أمرا واقعا على الأرض، ويمكن أن يصبح جدارا دائما يؤدي إلى ضم فعلي للأرض الفلسطينية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بدأ البناء شرقي مستوطنة ''أرييل'' لتصبح هذه المستوطنة متصلة بمستوطنة ''كدوميم'' ومستوطنة ''كارني شمرون''. وسيؤدي ذلك إلى مصادرة أراض من ١٢ قرية، ويضرب إسفينا في قلب الضفة الغربية ويجعل إقامة دولة فلسطينية غير مقطّعة الأوصال أمرا شديد الصعوبة. وكانت الجمعية العامة قد طالبت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بأن تكفّ إسرائيل عن بناء الجدار وتتراجع فيه وطلبت إلى الأمين العام أن يوافيها بتقارير دورية عن امتثال إسرائيل لذلك (القرار د إ ط-١٠/١٣). وفي تقرير مؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قال الأمين العام إن إسرائيل لم تمتثل لطلب الجمعية (A/ES-10/248، الفقرة ٣). ثم طلبت الجمعية لاحقا إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى مستعجلة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن بناء الجدار (القرار د إ ط - ١٠/١٤).

٢٣ - ورحّبت اللجنة بالفتوى التي أصدرتها المحكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقررت فيها أن الجدار والنظام المقترن به منافيان للقانون الدولي، وأن إسرائيل ملزمة بوقف هذا البناء

وإزالة الأجزاء من الجدار المقامة على الأرض الفلسطينية وتعويض الفلسطينيين الذين تضررت حياتهم من هذا الجدار. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار د إ ط - ١٠/١٥ مطالبة إسرائيل بإيلاء الاعتبار لفتوى المحكمة. وصممت إسرائيل على مواصلة بناء الجدار على الرغم من التصويت في الجمعية العامة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أمرت محكمة العدل الاسرائيلية العليا بإجراء تعديلات في مسار الجدار على طول ٣٠ كيلومترا منه شمال القدس، قائلة إن عزل السكان المحليين عن أراضيهم الزراعية يلحق بهم ضررا من الشدة والقسوة بمكان. واستجابة لقرار المحكمة الإسرائيلية العليا الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه، قدمت وزارة الدفاع تعديلات على مسار الجدار جنوب الخليل ليكون أقرب إلى خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (المعروف أكثر بالخط الأخضر). وستبقى بعض المستوطنات، مثل ''كرمل'' و''ماعون'' و''سوسيا''، على الأرض الفلسطينية وستبنى تحصينات حولها. ومع ذلك، بقي ١٥ كيلومترا مربعا من الأرض الفلسطينية على الجانب الإسرائيلي من الجدار.

٢٤ - وبحسب إفادة لوزير الداخلية الإسرائيلي، سجّل عدد المستوطنين من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ زيادة بلغت ٣٠٦ ١٢ مستوطنين أي بنسبة ٥,٣٢ في المائة، وبلغ العدد الكلي للمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ٧٤٩ ٢٤٣ نسمة. وكانت أسرع الزيادات الحاصلة في غزة في المستوطنات المقرر إجلاؤها بموجب خطة فك الارتباط، وهي ''كفر داروم'' (٢١,٥ في المائة) و''نتساريم'' (١٣ في المائة) و''موراغ'' (١٢,٣ في المائة). ويعزى ثلثا الزيادة الإجمالية (نحو ١٠٠ ٨ نسمة) إلى ارتفاع معدّل الخصوبة لدى المستوطنين حيث بلغ معدلها ٣,٥ في المائة. والتعداد الرسمي للسكان الإسرائيليين في قطاع غزة هو الآن ١٥٨ ٨ نسمة. وقد استمرت اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، بما في ذلك القتل وتدمير المركبات والمحاصيل، والاعتداءات البدنية واللفظية وغيرها من الأفعال، بل وأصبحت أشد ضراوة.

٢٥ - وظل النظام القاسي الذي تفرضه إسرائيل بحظر التجوّل والإغلاق الذي يقيّد بشدة حركة الشعب الفلسطيني والبضائع والخدمات يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصاديين. وقد أُغلقت الحدود بين غزة ومصر مدة ثلاثة أسابيع في تموز/يوليه ٢٠٠٤، فتُرك نحو ٤٠٠ ٣ فلسطيني مقطعي السبيل على الجانب المصري، مما أدى إلى إجهاض عدد من النساء الحوامل. وتحمّل اللاجئون والنساء والأطفال الوطأة العظمى للتدابير الإسرائيلية، واتجه سوء التغذية إلى الازدياد. وبلغت نسبة البطالة ٢٦ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٣ لكنها وصلت إلى ٧٠ في المائة في بعض المناطق. ويعيش حاليا ما يزيد على ٦٠ في المائة من الفلسطينيين تحت خط الفقر، ويعيش مليونان منهم على أقل من ٢,١ دولار

أمريكي في اليوم. وبلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالمباني والممتلكات ما يقدّر بـ ١,٢ بليون دولار أمريكي. ويعد الركود الاقتصادي الفلسطيني الحالي من بين الأسوأ في التاريخ الحديث، بحسب دراسة أجراها البنك الدولي. ولن يكون لخطة فك الارتباط الاسرائيلية أثر يذكر لأن الخطة تقترح تخفيفا محدودا للإغلاق.

٢٦ - وأعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء الآثار المدمرة للاحتلال الإسرائيلي على حياة أضعف أفراد المجتمع الفلسطيني، وهم النساء والأطفال. وتشعر المرأة الفلسطينية بالذات بمشقة الحياة اليومية، فهي تتحمل عبء المسؤولية في أسرتها بسبب فقدان أفرادها الذكور أو سجنهم أو بطالتهم. وقد أبلغ ٣٨ في المائة من النساء عن ازدياد صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية. وأدت حالات التأخير عند نقاط التفتيش إلى وضع ٤٦ امرأة حملهن وهنّ في انتظار الحصول على إذن المرور. وكانت النتيجة وفاة ٢٤ امرأة و٢٧ طفلا حديثي الولادة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. كما أن العنف الذي يشهده الأطفال يؤثر تأثيرا حادا على سلوكهم العام وقدرتهم على التركيز في المدرسة. وقد تلقى ما لا يقل عن ٦٩ في المائة من هؤلاء الأطفال مشورة نفسية لتخفيف الأعراض الناجمة عن تعرضهم المتواصل للصدمات، بما في ذلك ما يتحمله أهاليهم من مضايقات ومهانة. ويخضع أطفال المدارس للانتظار ساعات طويلة عند نقاط التفتيش في طريقهم إلى المدارس، لا سيما منذ بناء الجدار. وفي العام الماضي، ضاع نحو ١ ٥٠٠ يوم مدرسي وسجّلت معدلات النجاح في المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) انخفاضا حادا. ويعاني أكثر من ٢٥ في المائة من الأطفال من نقص حاد في التغذية.

٢٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، اشترك نحو ٤ ٠٠٠ سجين فلسطيني في إضراب عن الطعام لمدة ١٨ يوما احتجاجا على انتهاك حقوقهم بصورة منهجية، بما في ذلك إخضاعهم للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة الوحشية أو غير الإنسانية أو المهينة والحبس الانفرادي القاسي، وإهمال احتياجات السجناء الطبية وحرمانهم من حقوق زيارة أسرهم لهم. وكان موجودا في السجون ومراكز الاحتجاز والاستجواب الإسرائيلية ما يزيد على ٠٠٠ ٧ فلسطيني. وشمل هذا العدد ٢٠٠ طفل بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم وهم في السجن فصنفوا ضمن الكبار. وظلّ نحو ٣٧٠ طفلا (دون الثامنة عشرة من العمر) مسجونين. وضمت السجون الاسرائيلية أيضا ما يزيد على ١٠٠ امرأة بينهن فتيات. وكان هناك نحو ٧٠٠ سجين في الاحتجاز الإداري غير متهمين بارتكاب أية جرائم، ومع ذلك كانوا ينتظرون المحاكمة. وطالبت اللجنة إسرائيل تكرارا بالتقيّد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة)[٧] وبإيجاد حل لمسألة السجناء الفلسطينيين. وحثّ مكتب اللجنة إسرائيل في بيان

صادر في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ٤٥ أدناه) على إيلاء الاعتبار لمطالب المضربين وضمان معاملة المحتجزين معاملة إنسانية وتوفير أوضاع احتجاز لائقة، على الفور، وإعادة إعمال حقوق الإنسان الأساسية.

٢٨ - ولا يزال العديد من المدن والقرى الفلسطينية يعاني نقص حاد في المياه. وتتفاقم هذه المشكلة في قطاع غزة بسبب رداءة نوعية المياه، مما يعرّض السكان لمخاطر صحية وخيمة. ويُسمح للفلسطيني في المتوسط باستهلاك ٨٣ مترا مكعبا من المياه في السنة، بينما يستهلك الإسرائيلي ٣٣٣ مترا مكعبا في السنة. وتعاني قرى عديدة من نقص خطير في المياه بسبب الحصار الإسرائيلي الذي يمنع عربات صهاريج المياه من الوصول إلى القرى. وأثّر بناء الحاجز، في بعض أكثر مناطق الضفة الغربية خصوبة، على إمكانية وصول المحليين إلى المياه كما أنه يترك آثارا خطيرة على استخدام المياه في الأمد الطويل. وما لم يُعدّل مسار الجدار على وجه السرعة فإنه سيؤدي إلى زيادة رهيبة في وطأة الفقر بين الفلسطينيين لأنه يحدّ من إمكانية الوصول إلى مياه الري. وسوف تؤدي أي عملية لفك الارتباط تنطوي على توقف الإمداد بالمياه أو الكهرباء إلى زيادة تفاقم الأوضاع المعيشية للفلسطينيين.

٢٩ - وظلّت الأونروا هي الموفّرة الرئيسية للتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمساعدة في حالات الطوارئ لأكثر من ٤ ملايين لاجئ فلسطيني في لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة. وشكّلت الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تقدم الأونروا الخدمات لنحو ١,٦ مليون لاجئ، عبئا إضافيا على أموال الوكالة المتضائلة المخصصة لحالات الطوارئ، حيث تعين زيادة المساعدة المقدمة إلى اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، ظلّت العمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة تصطدم بالقيود المفروضة على توصيل المساعدات الإنسانية وبغيرها من التدابير الهدّامة. ففي إحدى الحالات، على سبيل المثال، اقتحم جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية مكتب الأونروا في جنين وقيّدوا يدي مدير مشروع إعمار جنين وعصبوا عينيه. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أصابت طلقات نارية أتت من مواقع إسرائيلية أحد مكاتب الأونروا في منطقة تل السلطان بالقرب من مخيّم رفح وألحقت أضرارا بصهاريج مياه مكتبها بالقرب من مخيّم اللاجئين في خان يونس. وفي مناسبتين منفصلتين، أصيب ثلاثة أطفال برصاصات إسرائيلية وهم جالسون في صفوفهم في مدارس الأونروا. وقد وجد الموظفون أنفسهم أحيانا واقعين في مصيدة التراشق بالنيران بين قوات الدفاع الإسرائيلية والفلسطينيين. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أُطلقت النيران على قافلة تابعة للأونروا، كانت تقلّ أيضا المفوّض العام للأونروا، أثناء توصيلها الغذاء لنحو ٢٠ ٠٠٠ شخص من سكان بيت حانون. وناشدت الوكالة جميع الأطراف أن تحترم سلامة مرافقها وحياد موظفيها. وظلّت عملياتها الميدانية في غزة توفر جميع الخدمات على الرغم من

نقل بعض موظفيها إلى أماكن أخرى خوفا على سلامتهم. وواصلت اللجنة الإعراب عن امتنانها لموظفي الأونروا لتفانيهم في عملهم، وناشدت مجتمع المانحين الدوليين تكرارا أن يسخوا العطاء لجميع وكالات المساعدة الدولية التي تقوم بعملها في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظروف محفوفة بالخطر المتزايد.

٣٠ - وواصلت اللجنة الإعراب عن امتنانها أيضا لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وظلّ المكتب الجديد للبرنامج الإنمائي الذي افتتح في قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ يوفر المساعدة التقنية والإنمائية للشعب الفلسطيني كعهده طيلة ما يزيد على ٢٥ سنة. وانصب عمل البرنامج ليس فقط على ترميم البنى التحتية التي لحقها الضرر بل امتد إلى بناء المؤسسات وتعزيز الشراكة لسنين قادمة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لجميع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لاستمرارها في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف – الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٥٨

٣١ – وعملا بالولاية المنوطة بها، استمرت اللجنة في تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، على النحو المبين أدناه.

١ – الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن

(أ) دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة

٣٢ – في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لم يعتمد مجلس الأمن مشروع قرار يتعلق بقيام إسرائيل بتشييد جدار، بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس. وبناء على طلب الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (انظر A/ES-10/242)، استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لمناقشة الأوضاع القائمة في الواقع في إطار البند المعنون ''الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة''. وأعرب الممثل الدائم لماليزيا، بصفته رئيسا لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، عن تأييد الحركة لاستئناف الدورة (انظر A/ES-10/243). واستؤنفت الدورة يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفي اليوم نفسه شارك نائب رئيس اللجنة، رافان أ. ج. فرهادي (أفغانستان) في المناقشة وأدلى ببيان (انظر A/ES-10/PV.21). وفي اليوم التالي اعتمدت الجمعية القرار دإط-١٠/١٣.

٣٣ – وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ استؤنفت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة (للمرة الحادية عشرة)، للنظر في تقرير الأمين العام بشأن الامتثال لقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٣ بناء على طلب القائم بالأعمال بالنيابة للكويت، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر كانون الأول/ديسمبر (انظر A/ES-10/249). وأعرب الممثل الدائم لماليزيا، بصفته رئيسا لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، عن تأييد الحركة لاستئناف الدورة (انظر A/ES-10/251). وشارك رئيس اللجنة، بابا لويس فال، في المناقشة وأدلى ببيان (انظرA/ES-10/PV.23 و Corr.1). وفي ختام المناقشة، في اليوم نفسه، اعتمدت الجمعية القرار دإط-١٠/١٤. و مشروع مقرر[٨].

٣٤ - وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مرة أخرى (للمرة الثانية عشرة) للنظر في فتوى محكمة العدل الدولية، بناء على طلب الممثل الدائم للأردن، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر تموز/يوليه (انظر A/ES-10/274). وأعرب القائم بالأعمال بالنيابة لماليزيا، باسم رئيس مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، عن تأييد الحركة لاستئناف الدورة (انظر A/ES-10/275). وشارك رئيس اللجنة بول بادجي في المناقشة وأدلى ببيان (انظر A/ES-10/PV.24). وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية القرار دإط - ١٠/١٥.

(ب) اجتماع الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين"

٣٥ - اجتمعت الجمعية في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ للنظر في مشروع قرار بشأن وضع الأرض الفلسطينية المحتلة (A/58/L.61/Rev.1). وشارك رئيس اللجنة السيد بادجي في المناقشة وأدلى ببيان (A/58/PV.86). وفي نهاية المناقشة اعتمدت الجمعية القرار ٥٨/٢٩٢ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(ج) جلسات مجلس الأمن

٣٦ - وخلال السنة المستعرضة، وفي ظل الحالة الخطرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، رصد مجلس الأمن الحالة في الواقع والجهود الرامية إلى تنفيذ خريطة الطريق. واستمع المجلس طوال السنة إلى إحاطات شهرية في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين''.

٣٧ - واجتمع مجلس الأمن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بناء على طلب الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2003/973). وشارك رئيس اللجنة السيد فال في المناقشة وأدلى ببيان (انظر S/PV.4841). وفي الجلسة ٤٨٤٢ المعقودة في اليوم نفسه، صوت المجلس على مشروع قرار مقدم من باكستان والجمهورية العربية السورية وغينيا وماليزيا (S/2003/980). وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي: ١٠ أصوات مؤيدة، مقابل صوت واحد معارض وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت. ولم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي من جانب أحد الأعضاء الدائمين في المجلس (انظر S/PV.4842).

٣٨ - وفي الجلسة ٤٨٦٢ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، نظر المجلس في هذا البند من جدول الأعمال وصوت على مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، وبلغاريا، وشيلي، والصين، وغينيا، وفرنسا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2003/1100)، واعتمده بالإجماع (القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)).

٣٩ - واجتمع مجلس الأمن يومي ٢٣ و ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ بناء على طلب مقدم من القائم بالأعمال بالنيابة للجماهيرية العربية الليبية، بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر آذار/مارس (انظر S/2004/233). وشارك رئيس اللجنة، السيد بادجي، في المناقشة وأدلى ببيان (انظر S/PV.4929). وفي الجلسة ٤٩٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، صوت المجلس على مشروع قرار مقدم من الجزائر والجماهيرية العربية الليبية (S/2004/240). وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي: ١١ صوتا مؤيدا، مقابل صوت واحد معارض، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس (انظر S/PV.4934).

٤٠ - واجتمع مجلس الأمن يوم ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بناء على طلب الممثل الدائم لمصر، بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر نيسان/أبريل (انظر S/2004/303). وشارك رئيس اللجنة، السيد بادجي، في المناقشة وأدلى ببيان (انظر S/PV.4945).

٤١ - واجتمع مجلس الأمن في ١٩ أيار/مايو بناء على طلب الممثل الدائم لليمن، بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر أيار/مايو (انظر S/2004/393). وفي الجلسة ٤٩٧٢، صوت المجلس على مشروع قرار مقدم من الجزائر واليمن (S/2004/400)، واعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤ صوتا، دون معارضة، وامتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤)). وأدلى رئيس اللجنة، السيد بادجي، ببيان (انظر S/PV.4972).

٤٢ - واجتمع مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بناء على طلب الممثل الدائم لتونس، بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2004/779). وفي الجلسة ٥٠٥١ المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، صوت المجلس على مشروع قرار مقدم من باكستان وتونس والجزائر (S/2004/783). وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي: ١١ صوتا مؤيدا، مقابل صوت واحد معارض، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس (انظر S/PV.5051).

٢ - البيانات الصادرة عن اللجنة

٤٣ - في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أصدر مكتب اللجنة بيانا (انظر GA/PAL/934) رحب فيه باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي أيد فيه خريطة الطريق المعتمدة على الأداء، التي وضعتها اللجنة الرباعية للتوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس قيام دولتين (S/2003/529).

٤٤ - وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدر مكتب اللجنة بيانا (انظر GA/PAL/962) رحب فيه بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، التي أعلنت فيها المحكمة أن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والنظام المقترن به، منافيان للقانون الدولي.

٤٥ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أصدر مكتب اللجنة بيانا (انظر GA/PAL/964) أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء الانتهاكات المنتظمة لحقوق السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وعن توجسه من ازدياد عدد السجناء المضربين عن الطعام.

٣ - مشاركة رئيس اللجنة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٤٦ - شارك رئيس اللجنة خلال السنة المستعرضة في الاجتماعات التالية: الهيئات الحكومية الدولية، كما ساهم في مداولاتها لدعم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

(أ) الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، بوتراجايا، ماليزيا، من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

(ب) المؤتمر الحادي والثلاثون لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، اسطنبول من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

(ج) الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، والدورة العادية الثالثة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد، أديس أبابا، من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/ يوليه ومن ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، على التوالي؛

(د) المؤتمر الوزاري الرابع عشر لبلدان حركة عدم الانحياز (استعراض منتصف المدة)، دربان، جنوب أفريقيا، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٤٧ - ومثلما حدث في السنوات السابقة، استمرت اللجنة في متابعة الأنشطة ذات الصلة بقضية فلسطين التي تضطلع بها المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وكذلك المقررات والقرارات التي اعتمدتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها.

باء - الإجراء الذي اتخذته اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٥٨/١٨ و ٥٨/١٩

١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٤٨ - واصلت اللجنة في برنامجها للمؤتمرات والاجتماعات الدولية زيادة الدعم لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وفقا للقانون الدولي والقرارات ذات

الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. وتناولت الاجتماعات مسائل من قبيل الأوضاع القائمة في الواقع، وأهمية حماية السكان الفلسطينيين؛ ومسألة بناء الجدار وما يترتب عليه من آثار؛ والحاجة إلى استئناف العملية السياسية وتنفيذ خريطة الطريق؛ واستمرار مشاركة المجتمع المدني.

٤٩ - وفي أثناء الفترة المستعرضة جرى تنظيم المناسبات الدولية التالية تحت رعاية اللجنة:

(أ) اجتماع الأمم المتحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن قضية فلسطين، بيجين، ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

(ب) المنتدى العام لدعم السلام في الشرق الأوسط، بيجين، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

(ج) اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بأثر تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

(د) اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

(هـ) محفل الأمم المتحدة للمجتمع المدني لدعم السلام في الشرق الأوسط، كيب تاون، جنوب أفريقيا، ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛

(و) مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني، مقر الأمم المتحدة، ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٥٠ - وحضر جميع المناسبات المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات، وعن فلسطين، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن خبراء وممثلين لوسائط الإعلام، وأكاديميين وطلاب. وأصدرت تقارير الاجتماعات في شكل منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين، وأُتيحت في إطار نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وفي وموقع الشعبة على الإنترنت.

٥١ - وخلال الاجتماعات المعقودة في بيجين وكيب تاون، عقد وفد اللجنة مناقشات مع كبار مسؤولي الحكومتين المضيفتين الذين رحبوا بجهود اللجنة الرامية إلى تعبئة الدعم لاستئناف الحوار السياسي بين الطرفين وتنفيذ خريطة الطريق. وأعربت اللجنة عن بالغ تقديرها لحكومتي الصين وجنوب أفريقيا لتوفيرهما الأماكن والمرافق اللازمة للمناسبات التي

عقدت برعاية اللجنة. كما أعربت عن امتنانها العميق لرئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، لدعمه الشخصي للاجتماع الأفريقي.

٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات

٥٢ - واصلت اللجنة أثناء السنة المشمولة بالتقرير تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال مشاركة رئيس اللجنة في اجتماعات هذه المنظمات، ومن خلال مشاورات دورية عقدت في مقر الأمم المتحدة.

٥٣ - وواصلت اللجنة تعاونها بشأن قضية فلسطين مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي. وعقد المكتب مشاورات مع ممثلي الاتحاد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (تحت رئاسة أيرلندا) في إطار الجهود المستمرة لإقامة علاقات بنَّاءة مع أعضاء الاتحاد الأوربي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٥٤ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ اجتمع مكتب اللجنة مع موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية المسؤولين عن العمليات في الشرق الأوسط. وأعرب الرئيس عن تقدير اللجنة لعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية في الميدان. واتفق الطرفان على مواصلة التشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٣ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٥٥ - واصلت اللجنة تعزيز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجامع الفكرية وممثلي وسائط الإعلام. وتابعت باهتمام الأنشطة المتعددة لمنظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، وأعربت عن تقديرها لعملها المفيد والملتزم. ورحبت اللجنة بمبادرة ''صوت الشعب'' ومبادرة ''جنيف''، اللتين أثارتا اهتماما حقيقيا في نهجهما المنطوي على رؤية مستقبلية تجاه القضايا الأساسية للنزاع. ولاحظت أيضا باهتمام المبادرات العديدة المتخذة ميدانيا وعلى الصعيد الدولي ضد تشييد الجدار. وأعربت عن تقديرها العميق لما يقوم به العديد من المنظمات غير الحكومية التي توفر الإغاثة العاجلة للشعب الفلسطيني في ظروف صعبة للغاية وشجعت جميع المنظمات على مواصلة أنشطتها والمشاركة بنشاط لضمان وفاء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وكذلك جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، بالتزاماتها القانونية المنصوص عليها في فتوى محكمة العدل الدولية. وأكدت اللجنة على وجود حاجة أكبر لتنظيم حملات مستمرة تهدف إلى توعية الناس بقواعد وأنظمة القانون الدولي الواجبة

التطبيق وبالحقوق المشروعة للطرفين، متوقعة أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراءات وطنية ودولية تساعد على إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

٥٦ - واصلت اللجنة، وعززت اتصالاتها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية المعتمدة لديها بالإضافة إلى اتصالاتها القائمة مع عدد كبير من مختلف المنظمات غير الحكومية. وشارك ممثلون للمجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية اللجنة، بما في ذلك في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واعتمدت اللجنة كذلك أثناء الفترة المستعرضة ١٦ منظمة غير حكومية إضافية. وعقدت في ١٥ أيلول/سبتمبر بمقر الأمم المتحدة مشاورات بين وفد اللجنة وممثلي منظمات المجتمع المدني المعتمدة لديها بعد انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني. وقدم ممثلو المنظمات الحكومية المشاركون معلومات عن مبادراتهم وحملاتهم ومشاريعهم وشرحوا ما يصادفونه من عقبات على أرض الواقع في تنفيذ هذه المشاريع، وطلبوا من اللجنة مؤازرة العمل الدولي المتضافر لدعم الشعب الفلسطيني. وأوصى وفد اللجنة هؤلاء الممثلين بتأسيس مبادراتهم على القانون الدولي، وفقا لما ورد في الفتوى، ولا سيما في اتفاقية جنيف الرابعة، وعلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وظل رئيس اللجنة يلتقي طوال السنة بممثلي منظمات المجتمع المدني إما في نيويورك أو في إطار الاجتماعات المنظمة برعاية اللجنة خارج المقر.

٥٧ - واستمرت شعبة حقوق الفلسطينيين في تشغيل موقعها على الشبكة المعنون ''شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين'' بوصفه أداة دائمة لتبادل المعلومات والتعاون بين منظمات المجتمع المدني واللجنة. وعنوان الموقع على الشبكة هو: www.un.org/depts/dpa/ngo. واستمرت الشعبة أيضا في إصدار نشرتها الإخبارية نصف الشهرية ''NGO Action News'' التي تغطي أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٥٨ - تابعت اللجنة تطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها، ودعت عددا من البرلمانيين إلى إلقاء كلمات في جلساتها. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اجتمع وفد اللجنة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بأعضاء اللجنة المعنية بمسائل الشرق الأوسط التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وبأمانة الاتحاد. وأثنى رئيس اللجنة على جهود الاتحاد البرلماني الدولي الداعمة للشعب الفلسطيني، لا سيما جهوده الرامية إلى تشجيع الحوار بين البرلمانيين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٤ - البحوث والرصد والمنشورات

٥٩ - واصلت الشعبة القيام بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، والرد على طلبات الحصول على المعلومات والإحاطات بشأن قضية فلسطين، وأعدت للنشر المنشورات التالية التي أكدت اللجنة مجددا أهميتها، بما في ذلك من خلال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين؛

(ب) تقرير شهري بالتطورات المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، مستمد من تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات التي تنظم تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرة خاصة ومذكرة عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تقارير دورية تُستعرض فيها التطورات المتعلقة بجهود السلام في الشرق الأوسط؛

(و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٦٠ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الدوائر التقنية والمكتبية المعنية التابعة للأمانة العامة بالأمم المتحدة، صون وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بناء على تفويض من الجمعية العامة منذ عام ١٩٩١. وشمل ذلك رفع مستوى المكونات التقنية للنظام بصورة مستمرة لكفالة وجوده من غير انقطاع على الإنترنت، ولا سيما من خلال زاوية ''قضية فلسطين'' التابعة للنظام على صفحة الاستقبال للأمم المتحدة، تحت عنوان ''السلام والأمن''، وتوسيع مجموعة الوثائق لتشمل الوثائق الحديثة والقديمة ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال الخطوات تُتخذ لتحسين سهولة وصول المستعملين للنظام وتفقد محتوياته (http://domino.un.org/unispal.nsf) في الوقت الذي يتحقق تقدم في الاستعدادات الرامية إلى تحسين الرسوم البيانية في موقع ''قضية فلسطين''.

٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٦١ - شارك موظف واحد من وزارة خارجية السلطة الفلسطينية في برنامج تدريب قامت به الشعبة، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣، بالتلازم مع الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وقام المتدرب بالاطلاع على شتى جوانب الأعمال التي تقوم بها الأمانة العامة وغيرها من الأجهزة، وأجرى بحوثا عن مواضيع محددة.

٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٦٢ - احتُفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بمقر الأمم المتحدة وبمكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، قام المراقب الدائم لبعثة فلسطين بتقديم عرض تحت رعاية اللجنة بعنوان ''فلسطين: انعكاسات للتكيف والأمل''، إضافة إلى اجتماع رسمي عقدته اللجنة وأنشطة أخرى. وأشارت اللجنة مع التقدير إلى أنه تم الاحتفال أيضا باليوم الدولي للتضامن في مدن كثيرة في شتى أنحاء العالم. وترد تفاصيل الاحتفال في نشرة خاصة أصدرتها الشعبة.

٦٣ - وقررت اللجنة، عند إقرار جدول أعمالها، تنظيم احتفال مشابه لليوم الدولي للتضامن في عام ٢٠٠٤.

الفصل السادس

الإجراء الذي اتخذته إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠/٥٨

٦٤ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص عن قضية فلسطين. وقامت بهذا العمل بالتعاون الوثيق مع شعبة حقوق الفلسطينيين بإدارة الشؤون السياسية، ومع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن طريق الشعبة.

٦٥ - ولموقع الأمم المتحدة على الإنترنت صفحة عن قضية فلسطين تحت عنوان ''قضايا عالمية''. ويُطالع في الصفحة ما يجري من أحداث، وما هو متوافر من وثائق ومواد تعليمية، فضلا عن البيانات التي ألقاها الأمين العام ونائب الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط عن الموضوع. ويطالع عن قضية فلسطين أيضا في صفحتي ''السلام والأمن'' و ''اللاجئون'' في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت. وثمة وصلات متاحة تربط المستعمل بصفحة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وغيرها من الصفحات على الإنترنت قامت بنشرها شعبة حقوق الفلسطينيين. وإضافة إلى ذلك، يقوم قسم مواقع الأمم المتحدة على الإنترنت ببث وقائع جميع الجلسات التي يعقدها مجلس الأمن والجمعية العامة ومعظم المؤتمرات الصحفية التي تعقد بمقر الأمم المتحدة عن قضية فلسطين.

٦٦ - كما واصل مركز أنباء الأمم المتحدة على موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية أيضا توفير تغطية مكثفة لقضية فلسطين ولطائفة واسعة من التطورات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط بجميع اللغات الرسمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام نحو ١١٢ ألف زائر بزيارة الموقع المُعد باللغة العربية على الشبكة العالمية، مسجلين ٢,١٢ مليون زيارة لشتى الصفحات والملفات ضمن الموقع. ووزعت أيضا التقارير الإخبارية عن هذه القضايا باللغتين الانكليزية والفرنسية في شتى أنحاء العالم على أكثر من ٢٧ ألف مشترك في خدمة البريد الالكتروني بدائرة أنباء الأمم المتحدة. وتيسيرا لوصول المستعملين لموارد الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، أُنشئت صفحة خاصة على موقع الأنباء توفر وصلات بالتقارير والبيانات والقرارات الرئيسية وغيرها من المواد ذات الصلة.

٦٧ - وأصدرت الإدارة ٤٩ بيانا صحفيا باللغة الانكليزية و ٤٨ بيانا باللغة الفرنسية حول قضية فلسطين. إضافة إلى ذلك، ستتضمن الطبعة المحدثة بالكامل لمنشور ''حقائق أساسية عن الأمم المتحدة''، وهو منشور يحظى بشعبية ويُعتبر من المنشورات الأوكثر رواجا، ويُنتظر أن يصدر في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤، قسما موسعا عن الشرق الأوسط يتناول جميع جوانب القضية الفلسطينية.

٦٨ - وواصلت إذاعة الأمم المتحدة تغطية شتى جوانب قضية فلسطين والمسائل المتصلة بها في نشراتها الإخبارية ومجلاتها التي تتناول الشؤون الراهنة باللغات الرسمية الست، وفي عدد من اللغات غير الرسمية. وقامت الإدارة بتيسير توزيع تغطية الأونروا لتدمير منازل الفلسطينيين على هيئات الإذاعة الدولية.

٦٩ - ونظمت الإدارة برنامجا تدريبيا لخمسة مذيعين فلسطينيين شباب من التلفزيون والإذاعة بمقر الأمم المتحدة، ومركز الأمم المتحدة للإعلام في واشنطن العاصمة ومكتب الأمم المتحدة بجنيف، في الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣، بغية تعزيز قدراتهم كإعلاميين.

٧٠ - ونظمت الإدارة حلقة دراسية إعلامية دولية عن السلام في الشرق الأوسط في إشبيلية، إسبانيا، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣، بالتعاون مع مؤسسة الثقافات الثلاث في البحر الأبيض المتوسط. ونظمت حلقة دراسية مشابهة في بيجين، يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بالتعاون مع وزارة الخارجية بجمهورية الصين الشعبية. ونشرت في نيويورك وقائع الحلقة الدراسية المعقودة في إشبيلية ، في مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٧١ - ورتبت الإدارة ثلاث إحاطات عن قضية فلسطين لطلبة زائرين في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل عام ٢٠٠٤. وتناولت إحدى الإحاطات نموذج محاكاة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة حضرها ٢ ٠٠٠ طالب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ردت الإدارة على نحو ألفي استفسار من عامة الناس حول الشرق الأوسط.

٧٢ - وواصلت مكتبة داغ همرشولد تعاونها مع شعبة حقوق الفلسطينيين بدائرة الشؤون السياسية بشأن التحويل الرقمي لوثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

٧٣ - وكانت نشرة ''وقائع الأمم المتحدة'' ونشرة ''وقائع الأمم المتحدة على الإنترنت'' تغطيان على أساس منتظم المناسبات والقضايا المهمة والإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتم توجيه اهتمام الجمهور المستهدف إلى البيانات الصحفية والمقالات المنشورة في صفحة الرأي والبيانات والوثائق والمواد السمعية البصرية والتقارير والدراسات ونُشرت في مواقع على الشبكة العالمية وأُتيحت لزوار المكتبات المرجعية التابعة لمكاتبها.

٧٤ - وواصلت شبكة مراكز ودوائر ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام نشر معلومات عن قضية فلسطين وتنظيم أنشطة خاصة للتوعية.

٧٥ - وكان التركيز الرئيسي لأعمالها ينصب على الدعاية لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونظمت الإدارة افتتاح المعرض السنوي عن فلسطين بمقر الأمم المتحدة

خلال الاحتفال بهذا اليوم. وتم تنظيم مناسبات وأنشطة خاصة للاحتفال بهذه المناسبة وقامت المراكز والدوائر والمكاتب بتوزيع رسالة الأمين العام في هذه المناسبة على نطاق واسع، ولا سيما في أكرا وجنيف ولشبونة ومكسيكو سيتي وموسكو ونيودلهي وأواغادوغو وبريتوريا والرباط وصنعاء وطهران وتونس وفيينا ووارسو.

٧٦ - وشارك ممثل من مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة في حلقة دراسية حول موضوع الجدار، نظمتها مؤسسة المحامين الأفرو - آسيويين في شباط/فبراير عام ٢٠٠٤، وأعطى مدير المركز عددا من المقابلات التلفزيونية عن مسائل تتصل بفلسطين. وقدم المركز الإعلامي في بيروت دعما إعلاميا إلى أحد كتّاب الأعمدة بشأن مرور الإمدادات الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة إلى المناطق الفلسطينية التي تعاني من الفقر. ونظم المركز في أواغادوغو جلسة إحاطة لطلاب بشأن حقوق الفلسطينيين. وقام مركز الإعلام في ريو دي جانيرو بنشر تحقيق كبير عن الأمم المتحدة وقضية فلسطين في عدد تموز/يوليه/آب/أغسطس ٢٠٠٣ لمجلته التي تصدر كل شهرين بعنوان ''UNews-Brazil''. ونظم مركز الإعلام في طوكيو مؤتمرا صحفيا للمفوض العام الزائر للأونروا وأصدر بيانا صحفيا عن المؤتمر في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤. كما نظم معرضا استمر شهرين عن الأونروا في القاعة العامة لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو من منتصف كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس عام ٢٠٠٤. وقام مركز الإعلام في واشنطن العاصمة بترتيب الجزء المتعلق بواشنطن في البرنامج التدريبي الذي تقدمه الإدارة للإعلاميين الفلسطينيين واصطحبهم إلى الإحاطات التي تلقوها. ونظمت دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف الجزء المتعلق بجنيف في البرنامج التدريبي، وكان يتضمن إقامة حوار مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الإذاعي الأوروبي، وقامت بإعداد ملف صحفي باللغتين الانكليزية والعربية. وأطلعت مديرة الدائرة في إحاطتها الصحفية التي تعقدها مرتين أسبوعيا وسائط الإعلام على الأنشطة التي يقوم بها الأمين العام ومبعوثوه الخاصون وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة والبيانات التي أدلوا بها بشأن قضية فلسطين. وصدرت بيانات صحفية عن وقائع ما جرى في لجنة حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. وقام قسم الإذاعة والتلفزيون بالدائرة بتغطية المناقشات المتعلقة بفلسطين، ولا سيما المناقشات التي جرت في لجنة حقوق الإنسان. وقامت مراكز إعلامية شتى بالمساعدة في اختيار صحفيين للمشاركة في الحلقات الدراسية الإعلامية الدولية عن السلام في الشرق الأوسط التي عُقدت في إشبيلية، إسبانيا، وفي بيجين.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٧٧ - كان أشد ما يبعث على قلق اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض هو فشل الجهود المبذولة لإعادة إحياء عملية السلام على خلفية من استمرار أعمال العنف، ووقوع خسائر بشرية مأساوية، وتعمق الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولم تحرز المحاولات التي بذلت لوقف إطلاق النار وتثبيت الحالة الأمنية نتائج دائمة. وقد أسفرت ردود الفعل غير المتناسبة للقوات المسلحة الإسرائيلية واستخدامها للقوة بشكل عشوائي وممارسة العقاب الجماعي وعمليات القتل خارج إطار القانون واعتقال وسجن آلاف الفلسطينيين عن زيادة تدمير نسيج المجتمع الفلسطيني. وتعارض اللجنة معارضة قوية استمرار بناء الجدار على الأرض الفلسطينية وتوسيع المستوطنات، مما يعرِّض للخطر الجهود الدولية لحل الصراع. وتؤكد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكِّل جوهر الصراع. ولذلك، توجد ضرورة ملحّة للتوصل إلى حل عن طريق المفاوضات ينهي الاحتلال ويمكِّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

٧٨ - ولا تزال اللجنة تعتقد أن خريطة الطريق تمثل أفضل وسيلة لتحقيق هدف التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين من خلال إنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧. وينبغي للتسوية أن تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وبشكل خاص القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وغيرها من القرارات ذات الصلة. ولن تسهم أي تحركات من طرف واحد يقوم بها أحد الطرفين في التوصل إلى تسوية دائمة ما لم تستند إلى مفاوضات تجري بين الجانبين، وتكون جزءا من تنفيذ خريطة الطريق. وتعرب اللجنة عن أملها في أن تواصل اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

٧٩ - ورغم أن اللجنة ترحب بفتوى محكمة العدل الدولية والموقف الذي اتخذته الجمعية العامة في هذا الصدد، فإنها لا تزال تشعر بالقلق بسبب عدم توقف البناء غير المشروع للجدار. ولا تزال آثاره الضارة تنغص الحياة اليومية لآلاف الفلسطينيين. كما أن وجود الجدار سيعرقل الجهود المبذولة لحل الصراع ويجعل الرؤية المتمثلة في حل قائم على دولتين شبه مستحيل. ولذلك ترى اللجنة أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكفل التزام السلطة القائمة بالاحتلال بأحكام قرار المحكمة وأن توقف فورا أعمال البناء وتلغي آثارها.

٨٠ - وترى اللجنة أن برنامجها، للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، ييسر إجراء مناقشات وتحليلات لشتى جوانب قضية فلسطين. وتسلط هذه الاجتماعات الضوء على معظم القضايا الملحة، مثل ضرورة إنهاء أعمال العنف، ووقف الأنشطة الاستيطانية وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين. كما تسهم الاجتماعات والمؤتمرات في زيادة وعي المجتمع الدولي بالسبب الأصلي للصراع، أي احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية. كما أنها تحشد دعم المجتمع الدولي للجهود المبذولة لحل الصراع وتنفيذ خريطة الطريق. وتعرب اللجنة عن بالغ تقديرها لمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني في هذه الاجتماعات. وتعرب عن ارتياحها للمستوى الذي وصل إليه الحوار في هذه الاجتماعات ولمستوى التزام المجتمع الدولي والدعم الذي يقدمه. وستواصل اللجنة هذا البرنامج لزيادة الدعم الرامي إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وفقا للشرعية الدولية. وتنوي اللجنة في الاجتماعات التي ستعقدها في عام ٢٠٠٥ تناول مسائل من قبيل تطبيق القانون الدولي على جميع جوانب القضية الفلسطينية وأهمية فتوى محكمة العدل الدولية وتنفيذ خريطة الطريق والآثار السلبية للسياسة الاستيطانية وبناء الجدار على التوصل إلى حل قائم على دولتين، وضرورة حماية الشعب الفلسطيني، والحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك محنة النساء والأطفال الفلسطينيين، وزيادة مشاركة المجتمع المدني.

٨١ - وتثني اللجنة على منظمات المجتمع المدني لما بذلته من جهود لإعلاء شأن الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال الدعوة وحشد الرأي العام العالمي، ولما قامت به من مبادرات لا تني من أجل تخفيف وطأة معاناة الشعب الفلسطيني. وتلاحظ اللجنة أن الدعم الذي تلقته من الأمانة العامة لتعزيز تعاونها مع المجتمع المدني. وتشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على أن تركز ما تقوم به من جهود في مجال الدعوة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي على الالتزامات القانونية للحكومات، التي أكدت عليه فتوى المحكمة، وعلى تنسيق أنشطتها. وتؤيد اللجنة جميع المبادرات الإنسانية ومبادرات تقديم المساعدة بهدف تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. وسوف تسعى اللجنة أيضا إلى تعزيز دور البرلمانيين في شتى الأقاليم في برنامج اجتماعاتها.

٨٢ - وتؤكد اللجنة على الإسهام الأساسي لشعبة حقوق الفلسطينيين دعما لولايتها وتنفيذا لبرنامج عملها. ولهذا تطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل ما تقدمه من الدعم الفني ودعم السكرتارية؛ وأن تواصل برنامج المنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية مثل مواصلة توسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين،

وتحسين الرسوم البيانية في موقع "قضية فلسطين" على الشبكة العالمية؛ وبرنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتتوقع اللجنة من الشعبة مواصلة إذكاء الوعي الدولي بقضية فلسطين وتعزيز التأييد لحقوق الشعب الفلسطيني وللتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وفي هذا الخصوص، تشير اللجنة مع الارتياح إلى ما يلي: (أ) مستوى الحوار والالتزام والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لأهداف برنامجها، من حيث المشاركة في الاجتماعات المعقودة واستخدام الشعبة للمواد الإعلامية المطبوعة والالكترونية على السواء؛ (ب) وعدد منظمات المجتمع الدولي التي باتت معتمدة لدى اللجنة؛ (ج) وعدد الصفحات المتعلقة بقضية فلسطين التي تمت زيارتها على موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية. وترى اللجنة أيضا أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية أثبت فائدته وتطلب مواصلة العمل به.

٨٣ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام أسهم إسهاما هاما في إطلاع وسائط الإعلام والرأي العام على المسائل ذات الصلة. وتطلب اللجنة أن يستمر هذا البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة التي تطرأ على قضية فلسطين.

٨٤ - وبما أن اللجنة ترغب في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تهيب بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وأن تعيد بتأييد ساحق تأكيد الولاية المنوطة بها.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٢) المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/33/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/34/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/37/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/44/35)؛

المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/45/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/46/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/47/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/48/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/49/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/50/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/51/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/52/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/53/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/54/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/55/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/56/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/57/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/58/35).

(٣) A/ES-10/273 و Corr.1، ''الفتوى''، الفقرة ١٤٢.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٢٢.

(٥) A/AC.183/2004/CRP.1.

(٦) شارك في اجتماعات اللجنة بصفة مراقب الأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبنغلاديش، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والصين، والعراق، وفييت نام، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، ونيكاراغوا، واليمن، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وفلسطين.

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٣.

(٨) يرد نص المقرر في الوثيقة A/ES-10/L.17.

021104 011104 04-54229 (A)
0454229